



اسم المقال: الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية

اسم الكاتب: أ.م.د. خيرى عبد الرزاق

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/106>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 21:52 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية

الاستاذ المساعد الدكتور
خيرى عبد الرزاق

المقدمة

حين ان كل اسكات لصوت الشعب هو تقليص لحجم المشاركة السياسية بمعناها الحقيقي وليس الشكلي ويتضمن تضيق لنطاقها ومدى فاعليتها في الحياة السياسية.

واذا كان الاهتمام بحقل الرأي العام يعود الى اواخر القرن التاسع عشر-بحسب المهتمين بظاهرة الرأي العام-حيث بدأ الاهتمام بدراسة الرأي العام كمادة لها كرسي دائم في كبريات الجامعات الامريكية والاوربية منذ اواخر القرن التاسع عشر، وقد اختص بتدريسه اساتذة اجتهدوا في تقديم دراسات وبحوث ثمرة في مجال الرأي العام. وقد اغنت هذه الدراسات حقل الرأي العام بتجارب ثمرة كثيرة. فان ذلك الاهتمام لم يكن بمعزل عن الاهتمام بالديمقراطية كاسلوب في الحكم وبالمشاركة السياسية منها تحديداً بل ربما يكون الاهتمام بالرأي العام ما هو الانعكاس للاهتمام بالديمقراطية. ولقد لاحظنا كيف ان اغلب الكتاب يرجعون ظاهرة الرأي العام الى الاغريق باعتبار انها كانت مرتبطة "بالديمقراطية المباشرة" التي كانت سائدة في دويلات المدن الاغريقية، مع ان تعبير "الرأي

الحديث عن الرأي العام والمشاركة السياسية هو حديث في الديمقراطية ويتضمنها، فالحديث عن الديمقراطية ينطوي على الحديث عن كل المظاهر التي تجسدها وتصب في الأهداف التي تتوخى تحقيقها وفي مقدمتها السعي للوصول إلى دولة القانون. يحتل الرأي العام "كظاهرة جمعية" مكانة متقدمة في دراسات علم النفس الاجتماعي "Social Psychology Collective Behaviour" وحقل السلوك الجمعي "Behaviour" منه بالذات. وليس معنى هذا ان الرأي العام لا يتعلق بعلم السياسة، بل انه يتصل بهذا العلم بصلة وثيقة لان تأثير الرأي العام يشمل مؤسسات الدولة وشكل السلطة ومواقفها وانواعها، وبالتالي فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة المشاركة السياسية، ذلك ان كل اهتمام توليه الحكومات بصوت الشعب يكون اهتماماً بالمشاركة السياسية وبالتالي توسيع نطاقها وفعاليتها. في

(*) رئيس مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

يمكن تعريف الرأي العام بأنه "المعتقدات والقيم، والاتجاهات التي يعبر عنها فرد، او جماعة كبيرة من الناس، حول الامور السياسية المعاصرة"². بينما بالنسبة للاتجاه الثاني فيمكن الاشارة الى التعريف الذي اوردته "دوب"³ عندما كتبت ان الرأي العام يتألف من "مواقف الناس المجتمعين في فئات حول موضوع مركزي". وبالرغم من امكانية وضع تعريف الرأي العام تحت اتجاهين رئيسيين كما ذكرنا قبلاً الا ان في صلب هذين الاتجاهين توجد الكثير من الدلالات للتعبير عن ظاهرة الرأي العام فبعض عبر عن الظاهرة باعتبارها "وجهات النظر والشعور السائد بين جمهور معين ازاء موقف او مشكلة من المشكلات"⁴. وبعض اخر عبر عنها باعتبارها "موقف عدد من الافراد يعبرون فيه او يطلب منهم التعبير عن موافقتهم وتأييدهم-او عكس ذلك-لحالة محدودة او شخص محدد او اقتراح محدد تكون له اهمية واسعة سواء من ناحية العدد او القوة او الدوام مما يؤدي الى احتمال التأثير في العمل-المباشر او غير المباشر-الذي يحقق بدوره الهدف المنشود". ويتميز هذا التعريف بشيء من الشمول والسعة وقد استكمل ايضاً في سياقه عناصر كثيرة تدخل ضمن مكونات الرأي العام ومقوماته"⁵ اما بعض اخر فسعى الى التمييز في ظاهرة الرأي العام باعتبارها ظاهرة مؤقتة ام ظاهرة دائمة، وأشار الى ذلك الباحث R. E. Park في دائرة معارف العلوم الاجتماعية تحت مادة (السلوك الجمعي) الى ظاهرة الجمهور باعتبارها ظاهرة مؤقتة قد تحدث تحت ظروف وشروط معينة بشكل تجمعات وقتية لها قابلية العمل

العام" لم يكن معروفاً آنذاك وانما التعبير الشائع هو "صوت الشعب". عليه نلاحظ ان هناك علاقة بين الرأي العام والاهتمام به من الحكومات والاتلفات اليه في صياغة السياسات العامة، وبين المشاركة السياسية التي تعد من قبل الكثيرين التطبيق العملي للاهتمام بالرأي العام. يحاول الباحث ان يجيب على سؤال مركزي هو ما هي طبيعة العلاقة بين الرأي العام والمشاركة السياسية وما هو الدور الذي يمكن ان يؤديه في الديمقراطية وتعزيزها؟ هذا ما سنحاول بحثه في هذه الدراسة.

مفهوم الرأي العام

جرت محاولات كثيرة لتعريف الرأي العام، وكانت بعض هذه المحاولات متقاربة ومنطلقة من المنطلق نفسه وان اختلفت بعض الشيء في تحديد دلالة المفهوم. وهذا امر طبيعي، باعتبار ان ظاهرة الرأي العام بحد ذاتها ظاهرة ديناميكية (متحركة) متبدلة، كما ان الزاوية التي ينظر من خلالها أي باحث للرأي العام تختلف عن تلك التي ينطلق منها باحث آخر. وعموماً. يمكن ان نحصر الخلافات حول تحديد مفهوم الرأي العام في اتجاهين رئيسيين هما¹، الاتجاه الاول هو الذي يحصر الرأي العام في القضايا السياسية فحسب، اما الاتجاه الثاني فيؤكد على ان الرأي العام ينصب على كل القضايا العامة في المجتمع. وبالنسبة للاتجاه الاول يمكن الاشارة الى التعريف الذي اوردته "ولتر روزنوم" الذي يرى انه

المفهومين احياناً. فالرأي العام يتميز عن الجمهور من حيث كون الافراد فيه لا يحدد مكان ولا تربطهم علاقات اولية، وتكون العدوى فيه من دون تماس أي ان التأثير "بتيارات الرأي العام"⁹ يتم من دون حاجة الى تماس او اتصال مباشر ويكون خضوع الفرد فيه غير كلي اذ يستطيع الفرد فيه ان يحافظ على شخصيته واستقلاله. بينما "الجمهور" يشير الى مكان وزمان معينين ويعتمد على العلاقات المباشرة ويكون خضوع الفرد للجمهور كلياً¹⁰. عليه، ليس من الضروري ان يمثل الرأي العام مجموع آراء الناس المكونين لاي مجتمع او جماعة، لان الآراء الشخصية قد تتفق او لا تتفق واتفاقها ليس ضرورة لقيام رأي عام لانه قد يكون رأي اقلية الناس وربما رأي اقلية من الناس تبلور وصاد نتيجة الاقناع، وهنا يصبح التفاعل بين الآراء المختلفة ضروري للوصول الى قبول مشترك وتؤدي الدعاية ونشاط اجهزة الاعلام دوراً في تحقيق هذا القبول.

وعلى الرغم من ايماننا بان الرأي العام ينصب على كل القضايا العامة في المجتمع الا اننا سنعمد الى تبني الرأي الذي يحصر الرأي العام في القضايا السياسية حتى نتبين دوره في الحياة السياسية، انسجاماً مع دراستنا الرئيسية موضوع البحث. واذ سلمنا بان الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية فان قوة الرأي العام السياسية الفاعلة تتأتى من طبيعة الانظمة السياسية نفسها، بل ان وليام تامبل رسم صورة لنظرية الرأي العام كمصدر للسلطة، فكتب في عام 1671 يقول "ان الرأي العام هو قاعدة كل

الجمعي اذ تجمع افراد لم يكونوا يعرفوا بعضهم البعض ولكنهم تحت هذه الوضعية يصبح كل منهم عارفاً بالآخر. ان هذه الوضعية تؤثر في سلوك الافراد، بل انها هي التي تخلق مثل هذا السلوك المنسجم معها كحفلات العرس والمآتم، ويظهر هذا السلوك على شكل عواطف ومشاعر ان لم يكن على شكل اعمال. وهناك طابع خاص يسيطر على هذه التجمعات يسهم فيه كل فرد ويضيف اليه شيئاً، والسلوك الناتج يسمى "سلوك جمعي" ويضيف "بارك" ان الفرد يقع تحت تأثير مواقف الجماعة، كما انه يفقد شيء من الادراك الفردي او الارادة الفردية حين يندمج في ادراك وشعور الجماعة"⁶. الى ذلك يمكن التأكيد على ان الرأي العام "عبارة عن حكم وضمير حساس، بل يمكننا القول-بحسب الفريد سوفي-انه محكمة، لاشك في انها مجردة عن السلطة القضائية ولكنها مرهوبة الجانب. انه صوت الامة الباطني"⁷. فالرأي العام ذلك القادر المجهول الاسم كثيراً ما يصبح قوة سياسية وان لم يرد ذكرها في الدستور.⁸

ان البحث في مسائل اقرب الى السياسة منها الى القضايا العامة في موضوع الرأي العام يجعلنا نؤكد على مسألة في غاية الاهمية وهي ان رأي الجمهور لا يمثل بالضرورة، رأي افراد الجمهور متفرقين ولا مجموع ارائهم الفردية. وهنا لا بد من الاشارة الى ان هناك فرق بين مفهوم "الجمهور" ومفهوم "الرأي العام" رغم اختلاط

على نحو تتوخى منه تحقيق اهداف او مصالح الخط السياسي الفكري الذي تتبناه.

ان تأثير الوسائل الاعلامية في الرأي العام من الامور البديهية. لان الفرد، متعلماً كان او أمياً، لا بد له ان يقرأ جريدة او ان يسمع راديو او يشاهد تلفزيوناً. ان التطور الهائل في وسائل الاعلام ادى الى وجود علاقة متبادلة ومتفاعلة بين النظام السياسي، المعبر عنه بالحكومة، والرأي العام، فأجهزة الإعلام تشكل في اغلب النظم قنوات اتصال بين الحكومة وبين الرأي العام لعرض سياستها ومشاريعها، وهي بذلك تدفع المواطن من حيث لا يدري الى تكوين رأي عام يصب في الاهداف التي تطمح الى تنفيذها. لذا تسعى اغلب النظم السياسية الى ضمان سيطرتها او مراقبتها الشديدة لأغلب الوسائل الإعلامية¹⁶.

لكن اذا سلمنا بان النظام السياسي يستطيع ان يؤدي دوراً مهماً في تكوين الرأي العام الا ان عالم ما بعد الحرب الباردة لا يسمح للأنظمة السياسية بمثل ذلك ان هي استخدمت الوسائل الاعلامية للتأييد والمساندة بدلاً من المشاركة الفاعلة من خلال الخضوع لصوت الرأي العام، ذلك بسبب تأثر معظم الأنظمة السياسية في بلدان العالم الثالث، عموماً، بالموجة الديمقراطية التي كثيراً ما جعلت الأنظمة السياسية في موقف لا تحسد عليه من حيث اسلوب عملها وادائها، حتى صار تحرير الإعلام مثلاً ملازماً لعملية التحول الديمقراطي.

الدور السياسي للرأي العام

حكم واساسه.. والواقع انه يمكننا القول ان كل حكومة انما تقوى او تضعف بمقدار ما تنمو او تنقص الخطوة التي يتمتع بها الحاكمون في اوساط الرأي العام¹¹. وكثيراً ما اشار ارسطو والمؤلفون اللاتين الى دورها (ظاهرة الرأي العام) كدعامة للحكم او عامل من عوامل تدميره¹².

تتمثل ظاهرة الرأي العام بانواع كثيرة¹³ سواء من حيث التعبير او الوجود او الزمن او طبيعة الاتصال او من حيث البنية الاجتماعية او من حيث نطاقها الجغرافي. تلك الانواع الكثيرة تعبر عن حقيقة كون ظاهرة الرأي العام تتأرجح بين السماح للتعبير عنها بحرية او عدم السماح لها وتلك المسألة ترتبط بطبيعة الانظمة السياسية نفسها. فمثلاً بعض الانظمة السياسية لا تسمح بابداء الاراء التي تعارضها، كما هو حال الانظمة الديكتاتورية¹⁴، ولذلك فان الافراد يتخوفون من التعبير عما يخالفهم من آراء امام جيرانهم او زملائهم في العمل او حتى اطفالهم خشية الوشاية بهم لدى السلطات وهنا يبقى الرأي كامناً¹⁵.

وهذا يعني ان الرأي العام يتأثر في تكوينه بعدة عوامل اهمها النظام السياسي ومهما اختلف خطه الفكري، يؤدي دوراً مهماً في تكوين الرأي العام فالمواطن في العصر الحديث يقع تحت الهيمنة الكاملة للايديولوجية السائدة في النظام السياسي. فالطبقة الحاكمة تستهدف من خلال الوسائل التي تملكها لاسيما الاعلام والدعاية، ان تؤثر وتغير مواقف وآراء مواطنيها

اعظم وسائل الاعلام تأثيراً، ومن هنا، تأتي أهمية العلاقة بين السلطة بانواعها وبين الرأي العام باشكاله وتياراته¹⁸، بينما تؤكد المجموعة الاخرى على ان الرأي العام معطل ومشلول لذلك فان فاعليته منعدمة في الحياة السياسية او في علاقته بالسلطة في هذا البلد او ذاك. وبين وجهتي نظر دعاة كل مجموعة نلاحظ ان اهمية الرأي العام تتمثل، عموماً، في ان الرأي العام يسبغ الشرعية بطريقة مباشرة او غير مباشرة على النظام السياسي وقراراته المتعلقة بالسياسة العامة للدولة، وان اسباب تلك الشرعية يمثل صورة من الرضاء العام على القرارات المتخذة، ومما لاشك فيه ان ذلك الرضاء الشعبي مطلب هام للاستقرار السياسي، مع مراعاة ان دور الرأي العام يختلف في مسألة معينة عنه في مسألة اخرى. عليه فان الرأي العام من افضل الوسائل في ممارسة السلطة السياسية، ومعظم الحكومات هي حكومات رأي وتستند الى جزء كبير او صغير من الرأي العام. رغم ان بعض الانظمة ترفض الخضوع للرأي العام معتبرة انه قوة سيئة ومصدر اخطاء وفوضى لذلك تحاول السلطة ان تستقل عن تقلبات الرأي¹⁹.

تهتم حكومات الرأي بصورة مباشرة لظاهرة تكوين الرأي العام وتطوره هذا الرأي هو في الوقت عينه قوة لحساب السلطة وعليها²⁰. وقد كان الجميع متفقين على ان الرأي العام ظاهرة لها قوة ونفوذ كبيرين في الحياة السياسية غير ان خلافهم انصب على قيمة هذا الرأي ازاء القضايا المهمة. ولذلك فقد اعتبره انصار الديمقراطية والمؤسسات الليبرالية ضماناً ضد

يكن المرء خلال حياته الخاصة ونشاطاته المهنية وعلاقاته الاجتماعية بعض الانطباعات المباشرة تنجم عن ملاحظاته السمعية والبصرية، ومن هنا نقطة الانطلاق في تكوين رأيه الذي يكون حكماً على الاحداث يتراوح بين التأييد والرفض والامبالاة¹⁷. ويأمل من حكمه التغيير حسب معتقداته. فالاحكام التي يصدرها تشكل الخصوصية الاساسية لرجل يفكر ويحلل الوقائع ويستخلص النتائج حسب تقديراته.

تنازعت تحديد طبيعة الدور السياسي للرأي العام وجهتي نظر، الاولى يعتقد دعاؤها ان الرأي العام هو سطحي بعكس الرأي الخاص الذي يتصف بالعمق والحدية، بينما يرى دعاة وجهة النظر الثانية ان الرأي العام هو "عبارة عن علاقة آنية تقوم بين عدد من الناس جراء حكمهم المشترك على عدد من القضايا". واختلفت وجهات النظر حول مدى اهمية وقوة الدور الذي يؤديه الرأي العام وانقسمت بين مجموعتين، الاولى ترى في الرأي العام انه يؤدي دوراً هاماً ان لم يكن دوراً رئيساً في الحياة السياسية، بالاستناد الى "طبيعة العلاقة بين السلطة والرأي العام تلك العلاقة التي يجب ان تتوضح من خلال نظرة الرأي العام الى السلطة باعتبارها ممثلة لاغلبية الشعب انطلاقاً من مبادئ السيادة الشعبية والديمقراطية والتعاقد الاجتماعي وباعتبار ان السلطة سوف تملك اقوى وسائل التأثير على الرأي العام، وسيكون مجوزتها قطعاً

"وحيث كفلت-نظرياً-حريات عديدة للمواطن يستطيع من خلال ممارسته إياها ان يؤثر بشكل قوي في اتجاه السلطة وموقفها. ومن هذه الحريات والحقوق: حق إبداء الرأي، وحق الاجتماع وتكوين المنظمات السياسية وحق انتخاب ممثليه إلى المجالس المختلفة، فالنظام الديمقراطي اذا ساهم في توفير هذه الحريات يكون قد ساعد بشكل غير مباشر على بلورة تيارات رأي عام حر وأصيل، لذلك فنحن نعتبر تدخل الدولة للحد من حرية استخدام المواطن هذه الحقوق تدخلاً غير مباشر في اتجاه الرأي العام²³. اما في الانظمة الاخرى غير الديمقراطية، فان الرأي العام فيها غالباً، ما يكون موجوداً ولكن غير فاعل في علاقته مع السلطة. نستنتج من ذلك ان النظام الديمقراطي هو النظام الذي يعبر عن الرأي العام وحقيقة دوره ازاء السلطة، بمقابل هذا الاستنتاج نقول ان النظام الديمقراطي الذي يكفل مشاركة سياسية فاعلة هو النظام الذي يكون فيه الرأي العام حر ومصان.

المشاركة السياسية: المفهوم-الأنماط

تعد المشاركة السياسية من أهم المواضيع التي تدخل في التطبيق الديمقراطي لانظمة الحكم، فهي تعبر عن توسيع المشاركة السياسية لمواطني الدولة وتمثيلها سياسياً في الحكم، "او ازدياد معدلات المشاركة السياسية من جانب المواطنين"²⁴ في العملية السياسية. ويعرض لوسيان باي مفهوماً مبسطاً للمشاركة السياسية يقترب من مثيله عند غابرييل الموند، وهو يشير الى انها تعني "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية". وهي تعني بحسب صموئيل هنتغتون وجون نلسون "ذلك

الانحرافات السياسية وعاملاً فعلاً في تحقيق التقدم²¹. وعموماً، يمكن ان نفترض ثلاثة مواقف للرأي العام من السلطة وبالتالي يمكننا ان نطلق منها في تحديد طبيعة العلاقة بينهما²². فالرأي العام اما ان يكون سندا للسلطة اذا كانت هي السلطة الحقيقية التي تمثلها (الرأي العام) او تمثل معظم تياراته، وفي هذه الحالة يصبح الرأي العام قوة داعمة للسلطة، يدافع عن مواقفها، ويبرر اعمالها، ويتستر على عيوبها واحطائها. وقد يكون الرأي العام على العكس من ذلك، معارضاً للسلطة متربصاً اعمالها ومواقفها، وينقض عليها بين الحين والآخر، ويسود جو مشحون بالتوتر والقلق نتيجة للعداء القائم بين السلطة والرأي العام، الذي يزداد ابتعاداً عنها لانها ليست سلطته ولا تمثل اغلب تياراته بل هي سلطة اقلية نصبت نفسها بالقوة. اما الموقف الاخر الذي يفترض ان يقفه الرأي العام من السلطة فهو موقف اللامبالاة، حيث يبدي أغلبية الناس عدم اكتراث بالسلطة وبمواقفها واعمالها، وهذا يعني ان الرأي العام لا يعادي السلطة ولكنه ايضاً لا يتحمس لأعماله وهذا ما يمكن ان يولد نوعاً من الرأي العام نطلق عليه اسم (الرأي العام المحايد).

تبين الافتراضات الثلاثة المذكورة أعلاه أن الرأي العام موجود في كل الأنظمة السياسية سواء أكانت تلك الأنظمة ديمقراطية ام ديكتاتورية-استبدادية، ولكن يتباين الرأي العام في دوره من نظام لآخر، ففي الأنظمة الديمقراطية

الاقتراع العام. ولكن هذه المشاركة تأخذ في بعض الدول حديثة الاستقلال اشكالاً تظاهرية او انفعالية قد تعوق النمو السياسي. ولذلك يتحتم الاخذ بالمبدأ واحسان تطبيقه، أي يتحتم التوازن بين متطلبات المشاركة الجماهيرية ومقتضيات النظام العام²⁷. وتعتمد عملية المشاركة السياسية على الدولة والاحزاب ذات الشرعية الواقعية وذات الشرعية القانونية والمجموعات داخل النخب الحاكمة التي يمكنها ان تخلق نوعاً من المعارضة الداخلية، او ان تعلن عندما تحين الفرصة معارضتها المفتوحة. كما تتضمن ايضاً المجموعات الوظيفية وكذلك النقابات، فضلاً عن الحركات الاجتماعية الدينية والعرقية. ويتأثر نمط المشاركة داخل الانظمة الاوتوقراطية بطبيعة الدولة، وبمدى قرب النظام من النمط التعبوي او النمط المصالحى للمشاركة²⁸.

ينظر النمط التعبوي الى الحكومة على انها سلاح تنظيمي، يهدف عن طريقه اعادة تنظيم المجتمع وتغيير اسسه، مما يستتبع ظهور نظام جديد من الولاءات والافكار تصبح هي الاطار المعيارى للمجتمع الجديد. فيقوى التأكيد على النفوذ التفاضلي، وعلى الولاء الكامل، وعلى المرونة التكتيكية، وعلى الوحدية والتخصص الايديولوجي، ويتحول الحزب والحكومة الى ادوات مركزية للتغيير، ويعمل التوجه الجديد الى الغاء كل منافسة، سواء باحتوائها، او بافسادها كما يعمل على الغاء اشكال الحياة السياسية التي يحتمل ان تفرز ضروب منافسة محتملة للنخب الحاكمة، بينما ينظر النمط المصالحى الى التأكيد على "الوفاق" بين المجموعات والحفاظ على الوضع القائم وتصبح السياسة، كمنشآت حي ومرن، هي المصالحة بين الاراء على اختلافها، ويحاول ان يضع لنفسه نظاماً من المعايير يدور حول "الشرعية"

النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء اكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويماً، متواصلاً أو قطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أو غير شرعي، فعلاً أم غير فعال²⁵. وصارت المشاركة السياسية ركناً هاماً من اركان الديمقراطية، بل مطلباً أساسياً من متطلبات التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث، لاسيما وان تلك البلدان لم تعرف المشاركة السياسية الحقيقية، الاكثر من ذلك ان المشاركة السياسية تمثل ازمة تعانيها معظم تلك البلدان. تنشأ ازمة المشاركة عندما تأخذ جماعة جديدة بالمطالبة باشتراكها في الحكم على نحو او اخر. ولذلك فاتحاً في الوقت نفسه تنطوي على ازمة شرعية، وتشكل تهديداً لمركز الجماعة الحاكمة وعلى الاخص اذا بدت هذه الاخيرة وهي لا تستجيب الى مطالب القوى الصاعدة، ولا ريب في ان كل ما يؤدي الى تغيير المجتمع مادياً كالتصنيع واستخدام التكنولوجيا، او اعادة النظر في النظم الزراعية، وغير ذلك يؤدي الى تصاعد جماعات اجتماعية جديدة تطالب باشتراكها في الحكم²⁶.

ولاهمية المشاركة السياسية باعتبارها ركناً مهماً من اركان التنمية السياسية لجأت اليها الكثير من الانظمة السياسية في بلدان العالم الثالث عند استقلالها ولكنها عرفت مشاركة سياسية مشوهة هي اقرب الى التبعثة منها الى المشاركة السياسية الحقيقية، حيث بدا لتلك البلدان ان اهم نتائج الاستقلال هي مشاركة الجماهير في حكم الدولة. وهو قول حق من حيث المبدأ، لان الاستقلال هو التحرر السياسي لجميع المواطنين. وقد اشركت الدول الاسبق الى الاستقلال الجماهير في الحكم بواسطة الانتخاب او

العلاقة مترابطة اذن بين الرأي العام والمشاركة السياسية، وبالرغم من هذا الترابط الا ان ضعفهما في بلدان العالم الثالث غيبيهما عن الحياة السياسية وعن ادائهما دوراً فعالاً فيها، ذلك ان "الدولة سلبت المجتمع من وظائفه الحيوية واحتكرتها لنفسها، وجردت الشعب من حقوقه الانسانية، ومنها حق المشاركة في الحياة السياسية وحق التعبير عن آرائه المستقلة".³³

واذا كنا قد تحدثنا عن الرأي العام في صفحات سابقة فان المشاركة السياسية هي الأخرى عانت من التغييب لدورها الحقيقي، على الرغم من ادعاء الكثير من الأنظمة السياسية تطبيقها. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال توضيح أهم الأنماط السائدة للمشاركة السياسية³⁴:

1. نمط الدولة انا وفي هذا النمط من المشاركة السياسية. ان جازلنا استخدام المصطلح حرمان من مشاركة سياسية حقيقية. وهو بالمحصلة نمط ابوي تسلطي عرفته المجتمعات التقليدية القديمة ما قبل ظهور الدولة-الامة-Nation-State.

2. النمط الاقصائي وهو نمط من المشاركة السياسية يكون فيه استبعاد وتهميش لشرائح اجتماعية معينة ومحددة كأن تكون جماعة سياسية، جماعة اثنية او عرقية او طائفية.. الخ هذا النمط من المشاركة السياسية يمكن وصفه بـ"الاقصائي" لان النظام السياسي يسمح بالمشاركة السياسية ولكن بطريقة كيفية.

والتعدد والانتشار الايديولوجي²⁹. والنمطين السابقين كلاهما لا يعبران عن مشاركة سياسية حقيقية، لان بين المشاركة السياسية الحقيقية-وليس عبر الانماط السائدة في معظم بلدان العالم الثالث-والرأي العام علاقة تأكيد احدهما للآخر، فوجود مشاركة سياسية حقيقية يعني وجود رأي عام فاعل ومؤثر، فالمشاركة السياسية بحسب فوكوياما هي "حق المواطن في الادلاء بصوته في الانتخابات، وحق المشاركة في الحياة السياسية"³⁰. وفي الوقت نفسه نلاحظ ان دور الرأي العام ينسحب الى الاجتماعات الانتخابية بعد اجراء الانتخابات ليراقب الطريقة التي بموجبها تطبق قواعد اللعبة، كما يؤكد والتزليمان على ذلك بالقول "يصبح الرأي العام، بمعنى ما، مساهماً فعالاً وحكماً في اللعبة، أي في القرارات السياسية للهيئات التمثيلية وممثلي الشعب".³¹

من هنا يمكن القول ان لا وجود لرأي عام فاعل اذا لم يتمتع الانسان بالحقوق والحريات الاساسية، واذا لم يكن له الحق والامكانية الفعلية في استخدام ذكائه ومعارفه وخياله في تسوية المشكلات العامة للمجتمع. وينبغي على المواطن ان يتمتع بالحقوق والامكانيات التي تخص قابلياته. ويجب ان لا يشغل باله بمعرفة ما اذا كان رايه مناقضاً للسياسة المتبعة او انه تخطئه لمصالح مختلف الجماعات المتنفة. ويجب ان يتحقق من وجهة نظره التي يمكن ان تصبح جزءاً لا يتجزأ من الرأي العام واساساً لسياسة ما او تغييراً لسياسه.³²

3. النمط الثالث من انماط المشاركة السياسية هو النمط "التعبوي" وفي هذا النمط تكون المشاركة السياسية موجودة ولكن ليس بمعنى المشاركة السياسية الحقيقية بالمعنى الاصطلاحي للمفهوم. عرفت هذا النمط من المشاركة السياسية معظم انظمة الحزب الواحد، ويمكن تسميته بالنمط التعبوي لانه يسمح بالمشاركة السياسية لكن ضمن اطار النظام السياسي عبر حزبه الواحد لدعم النظام السياسي ومساندة قراراته. وبالاستناد الى الانماط المذكورة اعلاه يمكن التأكيد على "انه بالرغم من تظاهر القيادات بالعصرية تمارس السلطة من منطلق ابوي تقليدي، وهي (الانظمة السياسية) رغم سماحها باقامة مؤسسات سياسية للمشاركة تحتفظ بسلطة شخصية مطلقة وهيمنة كاملة على العملية السياسية وهي عاجزة واقعياً عن تنفيذ ما ترفعه من شعارات نظراً لضعف قدرتها، فضلاً عن اعتمادها على القمع الداخلي وحياناً الدعم الخارجي لتأمين استمرارها في الحكم³⁵. لذلك نلاحظ ان ترقية المشاركة السياسية من مشاركة شكلية الى مشاركة فاعلة تتأثر بشكل او باخر بمسألتين هما³⁶:
1. درجة تطور المجتمع وفاعلية مؤسساته. اذ كلما تطور المجتمع وتطورت مؤسساته السياسية كلما صارت المشاركة السياسية فاعلة وبالتالي صارت امكانية تعزيزها في الاستجابة للمطالب
2. درجة الوعي السياسي لدى المواطنين بضرورة المشاركة السياسية، فكلما كانت درجة الوعي عالية كلما عرف المواطن اهميتها في تعزيز دوره في المجتمع، وكلما انخفض ذلك الوعي او غيب بفعل النظام السياسي كلما تشوه المعنى الحقيقي للمشاركة السياسية واقتصرها على النخبة بمقابل تمهيش شرائح المجتمع الأخرى.
- عليه وبالاستناد الى ما تقدم، نرى ان الحاجة الى مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة ينبغي ان تكون مؤسسة على ركائز أساسية منها³⁷:
1. إيمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية وسعيه الى توسيعها، لكي لا تتحول الى مطلب مجتمعي تهز شرعيته.
2. تمثيل شرائح المجتمع كافة في مؤسسات النظام السياسي بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.
3. خضوع الحكومة/ النظام السياسي لصوت الشعب بأرائه وانتماءاته ومطالبه لا ان تكون مطالبه منقطعة الصلة عن الحكومة، وباختصار الاستجابة للمطالب المجتمعية.
4. ان تكون للنظام السياسي القدرة على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث تكون له القدرة على الاستجابة لمطالب الشرائح الاجتماعية المتصاعدة، وهذه مسؤولية المؤسسات السياسية التي

1. درجة تطور المجتمع وفاعلية مؤسساته. اذ كلما تطور المجتمع وتطورت مؤسساته السياسية كلما صارت المشاركة السياسية فاعلة وبالتالي صارت امكانية تعزيزها في الاستجابة للمطالب

وإذا كان الأمر كذلك فإن غياب التعبير الحقيقي عن الرأي العام والمشاركة السياسية في إطار الحكم المطلق، يولد ذلك الغياب الكثير من التناقضات في التركيبة المجتمعية، وتكون التركيبة المجتمعية حبلى بالرأي العام الكامن غير المعبر عنه، ومعارضة ربما تكون مستوعبة، ولكنها تكون فاعلة عندما تحين الفرصة. أما في نظام الحكم الديمقراطي، فالمفروض أن يجد الرأي العام المناخ السليم لنموه وازدهاره وازدياد فاعليته، فالديمقراطية تقتضي السماح بتعدد وتنوع واختلاف الآراء، بل أن اختلاف الآراء يعد سمة من أبرز سمات الديمقراطية⁴⁰. وكذا الحال بالنسبة للمشاركة السياسية، ففي ظل الحكم الديمقراطي تزدهر المشاركة السياسية وتتوسع ويزداد دورها في الحياة السياسية، لا بل أن الحكم لا يمكن أن يوصف بالديمقراطي ما لم تكن فيه مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة. ونخلص من ذلك إلى القول "أن أغلبية المفكرين السياسيين مثل مونتسكيو، وكذلك أولئك الذين درسوا الرأي العام (ك(لول) و(ليمان) و(ديوي) يشيرون بحق إلى أن التمييز الكمي الأساس لمفهوم الرأي العام هو مشاركة المواطنين"⁴¹.

الخاتمة

على الرغم من صعوبة الجمع بين الرأي العام والمشاركة السياسية في موضوع البحث نظرياً، على الأقل إلا أن الترابط بينهما يصبح قوياً عند الحديث عن واقع ظاهرة الرأي العام وطبيعة المشاركة السياسية على أساس أن كليهما يتأثر بدرجة فاعليته ونشاطه بطبيعة النظام السياسي. نقول بدرجة فاعليته وليس

ينبغي أن تكون لها قابلية التكيف مع التغيرات الحاصلة في المجتمع وفي الوقت نفسه قادرة على الاستجابة لها. وهذا الاجراء ضامن لعدم التهميش والابعاد عن مجمل العملية السياسية.

العلاقة بين الديمقراطية والرأي العام والمشاركة السياسية

صار واضحاً أن القاسم المشترك بين الرأي العام والفاعل والمشاركة السياسية الحقيقية هو النظام السياسي، وبعبارة أكثر دقة أن طبيعة النظام القائم تحدد الرأي العام ومدى تأثيره في الحياة السياسية، فضلاً عن أنها تحدد طبيعة المشاركة السياسية ودورها في الحياة السياسية. وواضح أن لطبيعة نظام الحكم أهمية قصوى في تحديد ماهية الرأي العام وتطوره ومواقفه، فنظام الحكم المطلق لا يسمح بظهور تيارات معارضة في الرأي العام، وقد عبر عن ذلك جوزيف ستالين سنة 1929 عندما أعلن "يجب أن يكون الرأي العام لا أكثر من انعكاس لمبادئنا وآرائنا"³⁸. وفي البلدان التي يحكمها حزب واحد يسمح للآراء أن تختلف فقط داخل نطاق الحزب وهناك تحل وتسوى دون أن تبرز بوضوح على مسرح الحياة اليومية، كما يلاحظ أيضاً—وهذا مهم—أن عملية التوجيه والاعلام تصدر عن جهاز مركزي موحد وفق نهج الحزب وخطته³⁹. وينطبق الحال على المشاركة السياسية في نظام الحكم المطلق، إذ لا يسمح بالمشاركة السياسية إلا بالقدر الذي تكون فيه ضمن النظام السياسي لمساندته ودعم قراراته.

³ ورد في: جان ستوتزل، الان جيرار، استطلاع الرأي العام، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1975، ص 27.

⁴ ورد في: معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، سلسلة وثائق ودراسات التنمية الاجتماعية، جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ادارة العمل الاجتماعي، نيسان/ابريل 1983، ص 119.

⁵ سعد الدين خضر، الرأي العام وقوى التحريك، مطبعة الجمهورية، الموصل، 1968، ص 16.

⁶ ورد في المصدر نفسه، ص 18.

⁷ الفريد سوفي، الرأي العام، ترجمة كامل عياد، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بدون تاريخ، ص 11.

⁸ المصدر نفسه، ص 11.

⁹ في نظر ديساي "انه يوجد في كل أونه معينة مجموع من الاعتقادات، والقناعات، والمشاعر، والمبادئ المعترف بها وقوية الجذور والتي اذا اجتمعت الفت الرأي العام لفترة مستقلة، وهذا ما يمكن ان نسميه بتيار الرأي العام المنتشر او السائد". تتكون تيارات الرأي العام في الاغلب اثر حوادث طارئة ليست هي نفسها ذات خطورة احياناً. ينظر بهذا الصدد، جان ستوتزل والان جيرار، مرجع سبق ذكره، ص 26؛ كذلك، الفريد سوفي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

¹⁰ سعد الدين خضر، مصدر سبق ذكره، ص 20.

¹¹ ورد في جان ستوتزل، الان جيرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

¹² ورد في المصدر نفسه، ص 21.

¹³ للمزيد من التفاصيل عن انواع الرأي العام ينظر صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص ص 129-152. وقارن مع سعد الدين خضر، مصدر سبق ذكره، ص ص 31-36.

¹⁴ تظهر الديكتاتوريات وتتشكل خلال حالات وشروط تاريخية معينة: انها غالباً ما تكسر عن انبائها خلال فترات تعرض البنيان الاجتماعي لازمات مصحوبة بازمات في المعتقدات ويميز "دوفرجه" بين نموذجين من الحكم الديكتاتوري فهناك الديكتاتورية المتولدة من عوامل اجتماعية، وهناك النموذج الثاني أي الديكتاتورية المتولدة عن عوامل تقنية، وتعبير اخر، يمكننا القول ان النموذج الاول يتولد عن ازمات يتعرض لها البنيان الاجتماعي العقائدي، أي انه نموذج يعكس الوضع الاجتماعي لان الجذور والاصول العميقة للتركيب الاجتماعي هي التي انجبته، وبجملته واحدة: انه نموذج يتولد عن تفاعل قوى وطاقت داخلية وذاتية، بينما يكون النموذج الثاني دخلياً وذلك بحسب المعنى المحدد لهذه الكلمة في العلوم الحيوية. فهو نموذج متولد عن عوامل خارجية عن المجتمع، او انها من داخل المجتمع ولكنها معزولة عن تفاعله، حيث يأخذ نموها وتطورها صفات خاصة، مستقلة وخارجية. وهكذا فانه عوضاً عن ان يلبي هذا النموذج حاجات المجتمع الذي سيخضع لأحكامه، وعضواً عن ان يلبي حاجات وآمال مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع، فانه يعبر عن اغراض معينة لمنظمات واجهزة خاصة، وعن آمال ورغبات

وجوده لان كليهما موجودين حتى في الانظمة الديكتاتورية الا انها مقيدتين بما يفرضه النظام السياسي من قيود تحد من فاعليتهما في الحياة السياسية. ويمكن تسجيل اهم النقاط التي تؤكد العلاقة بين الرأي العام والمشاركة السياسية وهي:

1. لن يتحصل رأي عام فعال اذا لم يتمتع الانسان بالحقوق والحريات السياسية الاساسية ومنها حقه في التعبير والمشاركة السياسية.
2. يتوقف اداء كل من الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في الحياة السياسية على طبيعة النظام السياسي الذي يسمح او لا يسمح لهما في اداء ادوار مؤثرة في الحياة السياسية.
3. معظم الانظمة الاستبدادية لا تخضع لصوت الرأي العام، وبالتالي فان المشاركة السياسية فيها، ايضاً، مقهورة.
4. الرأي العام والمشاركة السياسية كلاهما يرسخان الحكم الديمقراطي ويعبران عنه.
5. تدعيم الرأي العام والمشاركة السياسية تدعيم لحكومات الرأي وان كانا قوة لحساب السلطة وعليها.

¹ صادق الاسود، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1991، ص 93.

² المصدر نفسه، ص 93.

- ³⁴ خيرى عبد الرزاق جاسم، الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية، جريدة الوطن، العدد 48، 8 شباط 2004.
- ³⁵ جلال عبد الله معوض "القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية" في مجموعة باحثين، اتجاهات حديثة في علم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1987، ص 210.
- ³⁶ خيرى عبد الرزاق جاسم، الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية، مرجع سبق ذكره.
- ³⁷ المصدر نفسه.
- ³⁸ ورد في سعد الدين خضر، مصدر سبق ذكره، ص 42.
- ³⁹ المصدر نفسه.
- ⁴⁰ المصدر نفسه، ص ص 42-43.
- ⁴¹ جوفان دجور جفش، مصدر سبق ذكره، ص 36.
- العناصر المؤلفة لهذه المنظمات، عناصر قليلة العدد ولا تتمتع ابدأ بحق التمثيل الدستوري. ينظر موريس دوفرجيه، في الدكتاتورية، ترجمة هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت، 1977، ص ص 32-33.
- ¹⁵ صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص ص 130-131.
- ¹⁶ رفيف سكري، مدخل في الرأي العام والدعاية، جروس-برس، طرابلس، لبنان، 1984، ص 19.
- ¹⁷ سعد الدين خضر، مصدر سبق ذكره، ص 42.
- ¹⁸ المصدر نفسه، ص 41.
- ¹⁹ تغير الرأي العام المتواصل بطئ نوع ما، اما الرأي العام المؤقت فانه يتغير بسرعة، وقد يكون هذا التغيير بشكل انتقال من موقف الى اخر يختلف عنه وعندئذ يطلق على هذه التغيرات تقلبات الرأي العام.
- ²⁰ اسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص 253.
- ²¹ جوفان دجور جفش، الرأي العام في النظام الاشتراكي، ترجمة صادق الاسود، منشورات قسم السياسة، جامعة بغداد، 1970، ص 13.
- ²² سعد الدين خضر، مصدر سبق ذكره، ص ص 41-42.
- ²³ المصدر نفسه، ص 47.
- ²⁴ عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، العين، الامارات العربية المتحدة، 1988، ص 17.
- ²⁵ ورد في ثامر كامل محمد، اشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 251 بيروت، كانون الثاني/يناير 2000، ص 117.
- ²⁶ صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، مطابع الموصل، الموصل، 1986، ص 334.
- ²⁷ حسن صعب، علم السياسة، ط 9، دار العلم للملايين، بيروت، 1997، ص 373.
- ²⁸ محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 87.
- ²⁹ المصدر نفسه، ص 88.
- ³⁰ فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشبيخ، دار العلوم العربية، بيروت، 1993، ص 59.
- ³¹ جوفان دجور جفش، مصدر سبق ذكره، ص 61.
- ³² المصدر نفسه، ص ص 78-79.
- ³³ حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الاحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 923.